الدرس اللغوي العربي بين لسانيات الجملة ولسانيات النص
"مقاربة نصية"

د. حنان مُحَمّد فنيخرة – كلية التربية – جامعة مصراتة

مدخل

أصبح علم لسانيات النص علمًا قارًا في أوربا أول الأمر في منتصف الستينيات، ثم انتقل إلى مناطق أخرى من العالم مما فرض على الدرس اللغوي الاعتراف به منهجًا جديدًا لدراسة النصوص، مقابل لسانيات الجملة، فكان له الأثر العميق في دراسة اللغة ووظائفها النفسية والاجتماعية على اعتبار أن النص يتضمن وسائل تماسكه، وما الجمل إلا وسيلة لتحقيق كينونته.

ولم تنشأ لسانيات النص من فراغ؛ بل هي تطور لمعطيات لسانيات الجملة، إذ اكتفت المناهج السابقة للسانيات النص بداية من النحو العربي مرورًا بالبنيوية الأمريكية مع ليونارد *بلومفيلد* (1887- 1949) (Leonard Blomfield)، ومدرسة نعوم تُشُومِسْكِي(*Avram Noam* Chomsky) في الكفاءة اللغوية التي توصف توليديًا في إطار القدرة على توليد عدد لا متناه من الجمل، جميع هذه المدارس اهتم بدراسة بنية الجملة باعتبارها وحدة لغوية كبرى؛ فدرست حدودها وبنيتها، ونحويتها من عدمه، وقواعدها وغير ذلك من المستويات المعقدة والبسيطة.

ويرى كثير من العلماء أن هذه المدارس عجزت في الربط بين مختلف أبعاد الظاهرة اللغوية البنيوي والدلالي والتداولي ومنها العربية التي وُجِّهَت لها التُّهَمُ بعنايتها بالجملة على حساب قضايا لسانية أخرى[1]، من هنا يطرح البحث عددا من التساؤلات من خلال مطالبه الأربعة لمحاولة الإجابة عنها، من أهمها:

- هل حُصِر الدرس اللغوي العربي في نطاق الجملة فقط أم تجاوزها إلى النص؟
- هل تملك أدوات لسانيات الجملة القدرة على معالجة النصوص؟
- هل للدرس اللغوي العربي خصوصية في لسانيات النص؟

[1] – ينظر مثلًا: خولة الإبراهيمي، مبادي في اللسانيات، دار القصبة، الجزائر، 2000م، ص167ومابعدها.

المطلب الأول: لسانيات الجملة:

دلالة الجملة في الدرس النحوي العربي

درس علماء العربية بنيتين مختلفتين: الأولى هي بنية الكلمة بما عُرِفَ بعلم الصرف والثانية هي بنية الجملة بما عُرِفَ بعلم النحو؛ إذ أن الغاية من علم الصرف هي معرفة بنية الكلمة العربية، في حين أن الغاية من دراسة علم النحو هي: " فهم تحليل بناء الجملة تحليلًا لغويًّا يكشف عن أجزائها ويوضح عناصر تركيبها، وترابط هذه العناصر ببعضها"[(1)].

ولم يستقر المصطلح المعبر عن مفهوم الجملة النحوية منذ البداية؛ حيث تداخل مفهوم الجملة في التراث مع مفهوم الكلام، فلا يظفر القارئ لكتاب سيبويه (180هـ) بمصطلح الجملة صراحة، فقد استخدم سيبويه لفظ (الكلام) الذي اتسع مدلوله في الكتاب ليأخذ دلالات أخرى من ضمنها الجملة[(2)]، ورغم عدم التصريح بالمصطلح فسيبويه تحدث عن العناصر التركيبية للجمل، وأشار إلى مفهومها تحت مصطلح الكلام في أبواب كثيرة منها: باب المسند والمسند إليه[(3)]، وباب الاستقامة من الكلام والإحالة[(4)]، وباب الفاعل وغيرها[(5)] .

وقد حاول ابن جني(392هـ) استنباط هذا من كلام سيبويه حين قال: "قال سيبويه: واعلم إن قلت في كلام العرب إنما وقعت على أن يحكى بها، وإنما يحكى بعد القول ما كان كلامًا لا قولًا، ففرق بين الكلام والقول كما ترى ... ثم قال في التمثيل نحو: قلت: زيد منطلق، ألا ترى أنه يحسن أن تقول: زيد منطلق، فتمثيله بهذا يعلم منه أن الكلام عنده ما كان من الألفاظ قائمًا برأسه مستقلًا بمعناه، وأن القول عنده بخلاف ذلك، إذ لو كانت حال القول عنده حال الكلام لما قدم الفصل بينهما، ولما أراك فيه أن الكلام هو الجمل المستقلة بأنفسها الغانية عن غيرها"[(6)].

---

(1) – محمد حماسة عبداللطيف، بناء الجملة العربية، دار غريب، القاهرة، 2003م، ص19.

(2) – ينظر مثلًا: محمود أحمد نحلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، دار النهضة العربية، بيروت، 1998م، ص17، عبدالرحمن حاج صالح، بحوث في اللسانيات العربية، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2007م، 290/1، محمد حماسة عبداللطيف، بناء الجملة العربية، ص21.

(3) – أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب كتاب سيبويه، تح: عبدالسلام هارون، ط3، 1988م، 23/1.

(4) – المرجع السابق، 25/1.

(5) – المرجع السابق، 33/1

(6) – أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تح: محمد على النجار، دار المكتبة العلمية، د ت، 18/1-19.

ويصرح المبرد(286هـ) بمصطلح الجملة لِيُعَدَّ أول نحوي يستخدم هذا المصطلح، ومن أمثلة هذا ما ذكر عند كلامه عن الفاعل: "هذا باب الفاعل، وهو رفع، وذلك قولك: قام عبد الله وجلس زيد، وإنما كان الفاعل رفعًا لأنه هو والفعل جملة يحسن السكوت عليها، وتجب بها الفائدة للمخاطب؛ فالفاعل بمنزلة الابتداء والخبر إذا قلت: قام زيد"[1]، ونجده في مواضع أخرى يعبر عن مفهوم الجملة بمصطلح الكلام؛ ومثالها قوله: "فالابتداء نحو قولك: زيد. فإذا ذكرته فإنما تذكره للسامع ليتوقع ما تخبره به عنه، فإذا قلت:

(منطلق) أو ما أشبهه صح معنى الكلام"[2]، ويظهر ترادف المصطلحين في قوله:" ... لأنها ترجع إلى أن الكلام ابتداء وخبر..."[3]، وفي إشارته في موضع آخر إلى أن المبتدأ مع خبره يكونان جملة:"... إنما يقع بعدها الحكاية إذا كانت جملة؛ نحو الابتداء وخبره" [4].

ومثل هذا الرأي نجده عند عدد من العلماء على رأسهم ابن جني حين يوحد بين المصطلحين في تعريفه للكلام بأنه:" كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحويون الجمل، نحو زيد أخوك وقام محمد"[5]، وفي هذا ربط بين البنية التركيبية والمعنى؛ بجعل تمام المعنى أو حصول الفائدة هو المعيار للجملة، فبه يحدد بدؤها ونهايتها، فإذا لم يتم المعنى لا تسمى البنية التركيبية جملة.

بعد ذلك بدأ التوسع في استخدام مصطلح الجملة مع عدم إهمال مصطلح الكلام، وبدأ التفريق بينهما، وعلى رأس من فعل هذا الرضي (640هـ)، وابن هشام (761هـ)؛ يقول الرضي:" والفرق بين الجملة والكلام أن الجملة ما تضمن الاسناد الأصلي سواء أكانت مقصودة لذاتها أو لا. كالجملة التي هي خبر المبتدأ وسائر ما ذكر من الجمل فيخرج المصدر وأسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما أسندت إليه. والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصودًا لذاته، فكل كلام جملة ولا ينعكس"[6]؛ وهذا التفريق كما نلاحظ يعتمد على نوعية الاسناد.

---

[1] – أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، المقتضب، تح: عبدالخالق عظيمة، المجلس الإسلامي الأعلى، القاهرة، 1994م، 146/1.

[2] – المرجع السابق، 126/4.

[3] – المرجع السابق، 190/4.

[4] – المرجع السابق، 78/4.

[5] – أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، 17/1، وينظر: أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، المفصل في علم العربية، دار عمار للنشر والتوزيع، تح: فخر صالح قدارة، ط1، 2004م، ص32. موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي، شرح المفصل للزمخشري، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001م، 75/1.

[6] – الرضي، شرح الرضي على الكافية، تح: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي ليبيا، ط2، 1996م، 33/1.

في حين يعتمد ابن هشام في تفريقه بينهما على معيار قيد الإفادة، فهو يرى أن "الكلام هو القول المفيد بالقصد، والمراد بالمفيد: ما دل على معنى يحسن السكوت عليه، والجملة عبارة عن الفعل وفاعله كقام زيد، والمبتدأ وخبره كزيد قائم، وما كان بمنزلة أحدهما نحو: ضُرِب اللص، وأقائم الزيدان، وكان زيد قائمًا، وظننته قائمًا، وبهذا يظهر أنهما ليسا مترادفين كما يتوهمه كثير من الناس ... والصواب أنها أعم منه إذ شرطه الإفادة بخلافها، ولهذا تسمعهم يقولو: جملة الشرط، وجملة الجواب، جملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيدًا فليس بكلامٍ"[1].

وهكذا نلاحظ أن الرضي وابن هشام ومن حذا حذوهما قد حددوا أبعاد الجملة في بنيتها التركيبية مكتفين بالعلاقة النحوية القائمة بين عناصر البنية وحصرها في العلاقة الإسنادية؛ فالجملة هي التي تتوفر فيها صفة الإسناد والإفادة والتبعية سواء أقصد المتكلم تركيبها أم لم يقصد. أما الكلام ففيه صفة الإسناد والإفادة وصفة الاستقلال وقصد المتكلم تركيبه[2].

أقسام الجملة العربية:

رغم جميع ما سبق من اختلاف؛ فإن هذا لا يعني أبدًا فوضى في التصنيف والبحث لماهية الجملة، والدليل أن النحاة بينوا أقسام الجملة، وما يندرج تحتها من أنواع كل منها خاضع لمعيار معين: فهي باعتبار عناصر الإسناد والرتبة الأصلية للكلمة تنقسم عند جمهور النحاة إلى: جملة اسمية، وجملة فعلية دون اعتبار لما تقدم عليها من حروف أو فضلات[3].

وقد أضاف ابن هشام نوعًا ثالثًا أسماه الجملة الظرفية، وهي "المصدرة بظرف أو جار ومجرور نحو: أعندك زيدٌ، وأفي الدار زيدٌ، إذا قدرت زيدًا فاعلًا بالظرف والجار والمجرور لا بالاستقرار المحذوف، ولا مبتدأ مخبرًا عنه بهما"[4].

وأضاف الزمخشري(538هـ) نوعًا رابعًا أسماه الجملة الشرطية وذلك في معرض حديثه عن الجملة الواقعة خبرًا حيث يقول: "والجملة أربعة أضرب: فعلية واسمية وشرطية وظرفية، وذلك نحو: زيد ذهب أبوه،

---

[1] – ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: محمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، لبنان1991م، 431/2

[2] – ينظر مثلًا: موسى بن مصطفى العبيدان، دلالة تراكيب الجمل عند الأصوليين، الأوائل للنشر والتوزيع والخدمات الطباعية، 2002م، ص44.

[3] – ينظر مثلًا: ابن هشام، مغني اللبيب، 433/2.

[4] – المرجع السابق نفسه.

وعمرو أبوه منطلق، وعمرو إن تعطه يشكرك، وخالد في الدار"[1]، غير أن هاتين الإضافتين لم يستمرا بل تعرضتا للنقد لأن "الشرطية في الحقيقة مركبة من جملتين فعليتين: الشرط فعل وفاعل، والجزاء فعل وفاعل، والظرف في الحقيقة للخبر الذي هو استقر، وهو فعل فاعل"[2]، والجملة الظرفية ماهي إلا جملة دخلها الحذف؛ إذ تحتمل أن تكون اسمية أو فعلية حسب تقدير العامل في الظرف؛ فإن قدرناه اسمًا فهي اسمية، وإن قدرناه فعلًا فهي فعلية.

وباعتبار الوظيفة التي تؤديها الجملة فقد قسمت إلى: جملة لها محل من الإعراب وهي التي يصح وقوع المفرد مقامها سواء أكان اسما أم غيره، وجملة لا محل لها من الإعراب، وهي التي لا يحل محلها مفرد، ولا تؤول به. وقد جمع العلماء المواضع التي ترد فيها الجمل على كلا هذين النوعين، فكان بينهم خلاف في التعداد[3].

الجملة في الدراسات العربية الحديثة:

يلاحظ من خلال تصفح الدراسات العربية الحديثة أن هناك من اعتمد آراء القدماء وسار عليها، وهناك من تأثر بالدراسات الحديثة؛ فكانت لهم نظرات واجتهادات. وبإجمال فإن تعريفات الجملة عند المحدثين تعتمد على مبدأين:

الأول: مبدأ الإفادة والاستقلال في إقامة تعريف الجملة، وعلى رأس من اعتمد هذا المبدأ: إبراهيم أنيس الذي يرى أن "الجملة أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلًا بنفسه سواء تركب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر"[4].

وممن يصرح باعتماد هذا المبدأ دون غيره محمد حماسة حين يقول: "نرفض اشتراط الإسناد مقومًا من مقوماتها؛ فكل كلام تم به معنى يحسن السكوت عليه فهو جملة ولو كان من كلمة واحدة"[5].

الثاني: مبدأ الاسناد مستقلًا أو مقترنًا بمبدأ آخر؛ حيث اعتمد كثير من العلماء في تعريف الجملة على هذا؛ إذ نص مهدي المخزومي على أن الجملة "إنما تقوم على أساس من إسناد يؤدي إلى إحداث

---

[1] – الزمخشري، المفصل في العربية، ص49.

[2] – ابن يعيش، شرح المفصل، 299/1.

[3] – ينظر مثلا: ابن هشام، مغني اللبيب، 440/2 وما بعدها، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، 24/2، فخر الدين قباوة، إعراب الجمل وأشباه الجمل، دار القلم العربي، حلب، ط5، 1989م ص36 ومابعدها.

[4] – إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط3، 1966م، ص260-261.

[5] – محمد حماسة عبداللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة العربية بين القديم والحديث، مطبوعات جامعة الكويت، 1984م، ص27.

فكرة تامة، ومالا يظهر فيه الاسناد فهو مركب لفظي لا يرتقي إلى مرتبة الجملة" [1]، فاعتبر أن التركيب الذي لا إسناد فيه أسلوب خاص كالنداء، وأطلق عليه اسم المركب اللفظي لأن أسلوب النداء ما هو إلا تنبيه ولفت نظر المنادى[2]، وذات الرأي نجده عند عبدالرحمن أيوب، إذ قسم الجملة إلى: إسنادية (الجمل الفعلية والاسمية)، وغير إسنادية (جملة النداء وجملة نعم وبئس، وجملة التعجب)[3].

وهناك من ربط تعريف الجملة بالسياق مثل إشارة مصطفى حميدة إلى أن الجملة تحكمها علاقات الارتباط والربط والانفصال في السياق[4].

وهناك من أضاف الجملة الوصفية وهي كل جملة بدئت بمشتق[5]، وهناك من صنف الجمل إلى جمل تامة وجمل موجزة، وجمل غير إسنادية[6].

وهناك من تجاوز المبدأين السابقين وصنف الجمل إلى نوعين هما:

- جملة النظام والمراد به الجملة العربية التقليدية وعرفها بأنها: "شكل الجملة المجرد الذي يولد جميع الجمل الممكنة والمقبولة في لغة ما"[7].
- جملة نصية وهي الجملة المنجزة فعلًا في المقام، وفي هذا المقام تتوفر ملابسات لا يمكن حصرها، يقوم عليها الفهم والإفهام، وتتعدد الجمل في المقام الواحد، وعلى لسان شخص واحد، نظريًّا، إلى ما لانهاية. وهذا التعدد يعود إلى التفرد من حيث البنية المولدة للجمل؛ أي إلى النحو: نحو الجملة، ولكنه يخرج عنها عندما يتعلق الأمر برصد عمل الدلالة في النصوص في وجوهها المختلفة: الانسجام في الموضوع، ... والتفاعل القائم بين أطراف التواصل، مثل استراتيجية الاقناع، واستراتيجية الإمتاع في انشاد شعري ..."[8].

---

[1] – مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، ط1، 1964، ص53-54.

[2] – ينظر: المرجع السابق، ص53.

[3] – عبدالرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ص129.

[4] – مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، مكتبة لبنان، الشركة المصرية العالمية للنشر، بيروت القاهرة، 1997م، ص148.

[5] – ينظر: على أبو المكارم، التراكيب الإسنادية الجمل الظرفية الوصفية الشرطية، مؤسسة المختار، القاهرة، ط1، 2007م، ص92.

[6] – محمد حماسة عبداللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، ص78-79.

[7] – الأزهر الزناد، نسيج النص بحث في ما يكون به الملفوظ نصًا، المركز الثقافي العربي، بيروت، الدار البيضاء، ط1، 1993م، ص14.

[8] – المرجع السابق نفسه.

المطلب الثاني: لسانيات النص

انطلقت في بداية النصف الثاني من القرن العشرين دعوات إلى انفتاح الدرس اللساني على دراسة النصوص، ويعد زليج هاريس(Z.Harris)1952م أول من سعى إلى دراسة الوحدة الممثلة لتتابعات من الجمل؛ حيث أطلق على نمط هذه الدراسة: النهج المجاور للجملة، في بحث بعنوان: (تحليل الخطاب)، استخدم فيه اسلوب اللسانيات النصية، ودعا فيه إلى تجاوز مشكلتين وقعت فيهما الدراسات اللغوية الوصفية والسلوكية، الأولى تتمثل في قصر الدراسة على الجمل والعلاقات فيما بين أجزاء الجملة الواحدة، والثانية الفصل بين اللغة والموقف الاجتماعي. مما يحول دون الفهم الصحيح.

قدم هاريس في هذا البحث منهجًا لتحليل الخطاب المتماسك بنوعيه الملفوظ والمكتوب، واهتم بتوزيع العناصر اللغوية في النصوص، والربط بين النص وسياقه الاجتماعي؛ ليقدم بذلك أول تحليل للنصوص، متجاوزًا التقليد الذي أرساه بلومفيلد، والمسلم بأن النص ليس إلا مظهرًا من مظاهر الاستعمال اللغوي غير قابل للتحديد، وبهذا فتح هاريس للدرس اللساني منافذ كان لها أبعد الأثر في دراسة اللغة ووظائفها النفسية والاجتماعية والفنية والاعلامية[1].

تابع عدد من العلماء هاريس فيما بعد من بينهم: ك. ل. بايك 1954م، ودل هيمز(Dill HYMES) 1960م الذي يُعَدُّ من أبرز المعترضين على لسانيات الجملة، حيث ركز على الحدث الاجتماعي بجوانبه التواصلية، حتى استقرت في السبعينيات من القرن العشرين على أيدي علماء مثل: فان دايك(T.V. Dijk) ، ودي بوجراند، الذين وضعا الأسس العامة لنظرية لسانيات النص الحديث في الثمانينيات من القرن العشرين[2].

مفهوم النص:

تعددت تعريفات النص نتيجة تعدد معاييره ومنطلقاته الارتكازية، التي يمكن ملاحظة بعضها في الآتي:

- **الوحدة الدلالية:** ومن أبرز من اعتمد عليها هاليداي ورقية حسن فالنص عندهما وحدة دلالية بغض النظر عن الطول والقصر، فهما يعتبرانه "لا يتعلق بالجمل؛ بل يتحقق بواسطتها، أو مشفر

---

[1] – ينظر: جميل عبدالمجيد، البديع بين البلاغة العربية واللسانيات، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1988م، ص65. سعد مصلوح، في البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية، دار الكتب، ط1، 2006م، ص225.

[2] – ينظر مثلًا: زكي حسام الدين، أصول تراثية في علم اللغة، مكتبة الأنجلو، القاهرة، ط2، 1985م، ص74-75- نهاد الموسى، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، دار البشير للنشر والتوزيع، ط2، 1978م، ص95.

فيها"[1]، ويذهبان إلى أن "كل متوالية من الجمل تشكل نصًا شريطة أن تكون بين عناصر هذه الجمل علاقات، وتتم هذه العلاقات بين عنصر وآخر وارد في جملة سابقة أو جملة لاحقة، أو بين عنصر ومتتالية برمتها سابقة أو لاحقة ...، فالنص وحدة دلالية، وليست الجمل إلا الوسيلة التي يتحقق بها النص، ... فلكي تكون لكل نص صفة النصية ينبغي أن يعتمد على مجموعة من الوسائل اللغوية، بحيث تساهم هذه الوسائل في وحدته الشاملة"[2]، وعليه يأخذ الاتساق عندهما مفهومًا

- دلاليًا، فيرتكز على المعنى التركيب، والمعجم والصوت.
- **الجانب التداولي**: ويعتمد عليه يول وبراون اللذان يعدان أي تشكيل كلامي نصًّا شريطة أن نجد له سياقًا ملائمًا، فاعتمدا على الوظيفة النقلية والتفاعلية للغة لأن هذه الوظيفة في رأيهما أساس الوظائف الأخرى للغة، وإن لم ينفيا باقي الوظائف[3].

وعلى ذات الجانب يعتمد (دي بوجراند) في تعريفه للنص فيقول: إن النص "تشكيلة لغوية ذات معنى، تستهدف الاتصال. ويضاف إلى ذلك ضرورة صدوره (أي النص) عن مشارك واحد، ضمن حدود زمنية معينة، وليس من الضروري أن يتألف النص من الجمل وحدها، فقد يتكون النص من جمل أو كلمات مفردة، أو أية مجموعات لغوية تحقق أهداف الاتصال"[4].

وذات المنطلق نجده عند هارتمان حيث يرى أن النص "علامة لغوية أصلية، تبرز الجانب الاتصالي والسيميائي"[5].

- **المعايير النحوية**: وينطلق منه بتوفي (J.S.Petofi) و فاينريش (H.Weinrich) حين يعرف النص بأنه: "تكوين حتمي أجزاؤه ثابتة؛ بمعنى أنه وحدة كلية مترابطة الأجزاء، تتتابع الجمل فيها وفق نظام، وتسهم كل جملة في فهم ما تليها"[6].

---

(1) – سعيد يقطين، انفتاح النص الروائي النص والسياق، المركز الثقافي العربي، بيروت، الدار البيضاء، ط1، 1989م، ص17.

(2) – محمد خطابي، لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، المركز الثقافي العربي، ط1، 1991م، ص13.

(3) – ينظر: المرجع السابق، ص48.

(4) – روبرت دي بوغراند وفولفانج دريسلر، إلهام أبو غزالة وعلي خليل أحمد، مدخل إلى علم لغة النص، دار الكتاب، القاهرة، ط1، 1992م، ص9.

(5) – سعيد بحيري، علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات، مكتبة لبنان، الشركة المصرية العالمية للنشر، بيروت القاهرة، ط1، 1997م، ص108.

(6) – المرجع السابق، ص192 وما بعدها.

- **المعايير النحوية والدلالية والتداولية:** فهو معيار متألف من تضافر مجموعة من المعايير، وينطلق منه شميث (Schmidt) و سوينسكي (Sowinski)[1]، وبرينكر الذي يرى أن النص "يسم تتابعًا محدودًا من علامات لغوية متماسكة في ذاتها، وتشير بوصفها كلًا إلى وظيفة اتصالية مدركة"[2].
- **التناص:** وهو منطلق جوليا كريستيفا في تحديد مفهوم النص بأنه: "جهاز عبر لساني يعيد توزيع نظام اللسان بالربط بين كلام تواصلي يهدف إلى الإخبار المباشر وبين أنماط عديدة من الملفوظات السابقة عليه، أو المتزامنة معه"[3]، كما أن النص "ترحال للنصوص وتداخل نصي، ففي فضاء معين تتقاطع وتتنافى ملفوظات عديدة مقتطعة من نصوص أخرى"[4].

وممن يمثل هذا التوجه أيضًا فان دايك الذي اعتمد على نظريات النحو وإن دعا إلى أخذ الأبعاد الدلالية والتداولية التي تحيط بالنص بعين الاعتبار، فالعلاقات النحوية عنده تابعة للعلاقات الدلالية، تُمَثِّلُ الجمل فيها الأبنية الصغرى، في حين تكون الأبنية الكبرى هي النصوص[5].

معايير النص:

يُعَدُّ روبرت دي بوجراند من اللسانيين الأوائل الذين اقترحوا معايير للنصية؛ لجعل النصية أساسًا مشروعًا لإيجاد النصوص واستعمالها، وحددها في سبعة معايير إن توفرت مجتمعة في نص ما ثبُتت له النصية، وإن تخلفت عنه زالت عنه صفة النصية؛ وهذه المعايير هي:

- السبك أو الربط النحوي.
- الالتحام ويختص بالروابط المعنوية، وهما معياران متعلقان بالنص نفسه.
- القصد؛ أي هدف النص، ومقاصد منتجه وأهدافه التي يريد الوصول إليها.
- القبول أو المقبولية، وهو متعلق بموقف المتلقي من قبول النص، وهما معياران متعلقان بمنتج النص.
- الإخبارية أو الإعلامية، ويعني توقع المعلومات الواردة في النص.

---

(1) – ينظر: المرجع السابق، ص148 ومابعدها.

(2) – كلاوس برينكر، التحليل اللغوي للنص مدخل إلى المفاهيم الأساسية والمناهج، تر: سعيد بحيري، المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2005م، ص27.

(3) – جوليا كريستيفا، علم النص، تر: فريدة الزاهي، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ص28.

(4) – المرجع السابق، ص21.

(5) – ينظر: تون أ. فان دايك، علم النص مدخل متداخل الاختصاصات، دار القاهرة للكتاب، ط1، 2001م، ص45 ومابعدها.

- المقامية، وهو معيار يتعلق بمناسبة النص للموقف.
- التناص، وهو متعلق بالعلاقات بين النص ونصوص أخرى، ونلاحظ أن العلاقات الثلاث الأخيرة تتعلق بظروف انتاج النص وتلقيه[1].

وباجتماع هذه المعايير يكون دي بوجراند قد جمع المستوى الدلالي والتركيبي والتداولي، الذي يراعي فيه دور المتلقي والسياق.

تعريف علم النص:

علم لسانيات النص هو علم يعالج الظواهر اللغوية في إطار النص بوصفه وحدة كبرى، ولا يقف عند حدود الجملة فحسب؛ إذ تتم فيه دراسة وسائل التماسك، والسياق النصي وغيرها[2]،

المطلب الثالث مسوغات التحول إلى لسانيات النص:

العلاقة بين لسانيات الجملة ولسانيات النص:

لسانيات النص لا تنفي لسانيات الجملة؛ بل وجودهما متعاضد؛ وليس هناك فصل بينهما، فهما علمان متكاملان لا متداخلان، ذلك أنهما يرتكزان على ركائز مستقرة في تصنيف العلوم، هي الموضوع والمنهج والغاية[3].

وقد ذكر دي بوجراند فروقًا بين النص والجملة نوجزها في الآتي:

- ✓ الجملة نظام قواعدي خالص يتحدد على مستوى النحو فقط، أما النص فإنه يعرف تبعًا للمعايير النصية وهي: السبك، والحبك، والقصد، والقبول، والسياق، والتناص، والإعلامية.
- ✓ النص نظام فعال؛ في حين الجمل عناصر من نظام افتراضي.
- ✓ لابد للنص أن يرتبط بموقف تتفاعل فيه مجموعة من المرتكزات والوقعات والمعارف تعرف بسياق الموقف، أما الجمل فلا يمكن أبدًا أن ترد من دون تكلف؛ إما لكونها أطول أو أعقد أو أكثر توابع،

---

(1) – ينظر: روبرت دي بوجراند، النص والخطاب والإجراء، تر: تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، 1988م، ص103. سعيد بحيري، علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات، ص111. سعد مصلوح، نحو أجرومية للنص الشعري، دراسة في قصيدة جاهلية، مجلة فصول، م10، ع1-2، يوليو أغسطس، 1991م، ص93.

(2) – ينظر مثلًا: صبحي إبراهيم الفقي، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق دراسة تطبيقية على السور المكية، دار قباء للطباعة والنشر، ط1، 2000، 36/1.

(3) – ينظر: فولفجانج هانيه من ويتر فيهفيجر، مدخل إلى علم اللغة النصي، تر: فالح بن شبيب العجمي، منشورات جامعة الملك سعود، 1999م، ص7، الأزهر الزناد، نسيج النص، ص15.

فالقواعد التجريدية لتكوين الجملة لا يمكن التقنين لطولها أو عدد مكملاتها، بحيث يتوقف بعده تتابع العناصر لتصبح الجملة جملة ذات معنى.

- ✓ إن الأعراف الاجتماعية تنطبق على النصوص أكثر مما تنطبق على الجمل؛ فالوعي الاجتماعي ينطبق على الوقائع لا على أنظمة القواعد النحوية.
- ✓ العوامل النفسية أوثق علاقة بالنصوص منها بالجمل؛ فالجمل من حيث الصياغة الذهنية شكل استكشافي بجانب أمور أخرى تعين على الغايات الواسعة للاتصال؛ كالتعبير وتذكر المعلومات، أو السعي إلى غاية ما، أما حدود الجملة فتتحدد فيما بعد عند اتباع النص، ثم يستغني عنها في المراحل الأولى للفهم.
- ✓ إن النصوص تشير إلى نصوص أخرى بطريقة تختلف عن اقتضاء الجمل لغيرها من الجمل الأخرى؛ إذ يعتمد متعلموا اللغة في استعمال الجمل على معرفة القواعد من حيث هي نظام افتراضي عام، أما من أجل استعمال النصوص فإن الناس بهم حاجة إلى معرفة عملية الأحداث الجارية بمضمونها، وتنطبق هذه الحالة من التناص على الملخصات ومسودات الموضوعات والاستطرادات والإجابات.

دواعي التحول إلى لسانيات النص:

1. كانت دراسة الخطاب أو النص واقعة منذ أمد بعيد في نطاق علوم أخرى تتجاذبها، كعلم الاجتماع والأنثربولوجيا، والدراسات الأدبية، ولكن النصوص مادة لغوية بالضرورة؛ ولذلك أحس المشتغلون بهذه التخصصات حاجة ماسة إلى خدمة المعالجة المنضبطة التي تؤديها اللسانيات الحديثة على خير وجه، فكان الاتجاه إلى لسانيات النص[1].
2. تعد النظريات اللسانية الجملة دائرة البحث، وأنها أقصى درجات التركيب، مما تغفل الطرائق الإجرائية في بيان الحدود الفاصلة بين الجمل المكونة للنص، وبالتالي تغيب فيها المباحث المتمثلة في تحليل النص[2].
3. يتمسك نحاة الجملة بمبدأين هما:

- الإصرار على استقلال النحو عن رعاية المواقف العملية.

---

[1] – ينظر: مصطفى قطب، دراسة لغوية لصور التماسك النصي في لغتي الجاحظ والزيات، أطروحة دكتوراه، قسم اللغة والدراسات السامية والشرقية، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، 1996م، ص46.

[2] – ينظر: محمد الشاوش، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية تأسيس نحو النص، المؤسسة العربية للتوزيع، تونس، جامعة منوبة، ط1، 2001م، 1/240-241.

• اخضاع كل الجمل المركبة لمجموعة ثابتة من التراكيب البسيطة قد كونا عقبة أداء أمام نظريات الصياغة اللغوية[1].

4. عجز لسانيات الجملة عن تقديم وصف وتفسير لمتتالية من الجمل المتماسكة.

5. عدم القدرة على الإحاطة بسياقات اللغة الاجتماعية والثقافية، والتداولية الاستعمالية، فالتحليل لا يتوقف عند التحليل التركيبي للجملة بل الحاجة تتطلب البحث عن عناصر غير لغوية تتصل بمنطقية الجمل، وصلتها بالموقف التواصلي، أو عملية التواصل العامة[2].

وقد أكد عالم النفس الأمريكي: وولتر كينس أن "مادة دراسة علم النفس الإدراكي الخاص بعملية الفهم يجب ألا تظل هي الجمل المنفصلة؛ بل يجب أن تكون هي النصوص الكاملة"[3]؛ فالبشر حينما يتواصلون لا يمارسون ذلك في جمل منفردة منعزلة؛ بل في تتابعات مجاوزة للجملة، مترابطة متماسكة، ولا تدرك النصوص في ذلك أساسًا بوصفها أفعال تواصل فردية بل بوصفها نتائج تفاعلات متجاوزة الإفراد (أبنية منطوقة بين الذوات).

ويعني هذا أن كل تحليل لغوي يجب أن ينطلق من النص؛ لكونه مجال الدرس، وهو ما دعا إليه فاينريش سنة 1967م، ب هارتمان 1968م[4].

المطلب الرابع: لسانيات النص في الدراسات العربية

تعريف النص في العربية:

يُلاحظ أن للنص في المعاجم العربية عدة معانٍ تعكس استخدامًا واسعًا لهذا المصطلح في حقول متعددة. من أبرز هذه المعاني: الرفع، جاء في لسان العرب: "النص رفعك الشيء، ونص الحديث ينصع نصًّا رفعه"[5]، والحركة: "والشيء حركه ... والقدر غلت"[6]، والإظهار: "والعروس أقعدها على المنصة، وهي ما تقعد عليه فانتصب"[7]، ومنتهى الشيء وغايته: " النص أصله منتهى الأشياء ومبلغ أقصاها،

---

[1] – ينظر: روبرت دي بوجراند، النص والخطاب والإجراء، ص129.

[2] – ينظر: سعيد بحيري، علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات، ص238.

[3] – تيون إيه فان دايك، من نحو الجملة إلى تحليل الخطاب النقدي سيرة ذاتية أكاديمية موجزة، تر: أحمد صديق الواحي، ص23.

[4] – ينظر: زيسيسلاف واورزيناك، مدخل إلى علم النص مشكلات بناء النص، تر: سعيد بحيري، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، ط2، 2010م، ص36-37، فولفجانج هانيه من ديتر فيهفيجر، مدخل إلى علم اللغة النصي، ص22.

[5] – ابن منظور، لسان العرب، تح: عبدالله علي الكبير وآخرون، دار المعارف، مادة نصص، 4441/6.

[6] – المرجع السابق، 4442/6.

[7] – المرجع السابق 4441/6.

ومنه قيل: نصصت الرجل: إذا استقصيت مسألته عن الشيء حتى يستخرج كل ما عنده، وكذلك النص في السير إنما هو أقصى ما تقدر عليه الدابة"[1]، والإسناد: روى الأزهري عن ثعلب عن ابن الأعرابي: "النص الإسناد إلى الرئيس الأكبر"[2]، وفي جميع هذه المعاني إشارات لمكونات في النص بالمعنى الاصطلاحي.

وعند البحث عن المعنى الاصطلاحي للنص فإن الذهن ينصرف مباشرة إلى علماء الأصول والفقهاء وأهل الحديث، وذلك لاهتمامهم بالنص القرآني، في حين لا يكاد يظفر بمفهوم صريح عند اللغويين، جاء في تعريفات الجرجاني بأنه "ما زاد وضوحًا على الظاهر لمعنى في المتكلم وهو سوق الكلام لأجل المعنى ... مالا يحتمل إلا معنى واحدًا، وقيل مالا يحتمل التأويل"[3].

وهناك إشارات ضمنية لمفهوم النص في الدراسات اللغوية من بينها ما ورد في تعريفات النحو بأنه: معنى بمعرفة أجزاء الكلام التي ائتلف منه[4]، وأنه: "صناعة علمية ينظر إليها أصحابها في ألفاظ كلام العرب، من جهة ما يتألف منه بحسب استعمالهم، لتعرف النسبة بين صيغة النظم وصورة المعنى، فيتوصل بإحداها إلى الأخرى"[5]؛ والائتلاف هو الاجتماع والاتفاق، وائتلاف أجزاء الكلام هي الوسيلة المثلى لتكوين النص.

أما في العصر الحديث فقد اهتم النقاد بالنص؛ تعريفه وبيان مفهومه، فيعرفه سعيد يقطين بأنه: "بنية دلالية تنتجها ذات (فردية أو جماعية)، ضمن بنية نصية منتجة، وفي إطار بنيات ثقافية واجتماعية محددة"[6]، ويرى عبد المالك مرتاض أن النص "لا ينبغي أن يحدد بمفهوم الجملة، ولا بمفهوم الفقرة التي هي وحدة كبرى لمجموعة من الجمل، فقد يتصادف أن تكون جملة واحدة من الكلام نصًّا قائمًا بذاته

---

(1) – ينظر: أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، تهذيب اللغة، مادة نص، تح: أحمد عبدالعيم البردوني– علي محمد البجاوي، الدار المصرية للتأليف والترجمة، 117/12.

(2) – المرجع السابق، 116/12.

(3) – علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، تح: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، ص203

(4) – ينظر: ابن عصفور الحضرمي الإشبيلي، المقرب ومعه مُثُل المقرب، تح: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م، ص67.

(5) – أبو سعيد بن علي بن سعود بن محمود بن الحكم الفرخان، المستوفي في النحو، تح: محمد بدوي المختون، ط1، دار الثقافة العربية، القاهرة، 1987م، 3/1.

(6) – سعيد يقطين، انفتاح النص الروائي النص والسياق، ص32.

مستقلًا بنفسه، وذلك ممكن الحدوث في التقاليد الأدبية كالأمثال الشعبية والألغاز والحكم السائرة والأحاديث النبوية التي تجري مجرى الأحكام وهلم جرًا"[1].

مظاهر اللسانيات النصية في التراث العربي

إن الممتبع للتراث العربي يلاحظ تفكيرًا لسانيًا واضحًا، يتناول الحديث عن النص وتماسكه من خلال دروس أصول الفقه، والبلاغة والنقد والتفسير والنحو واللغة بصفة عامة، وإن لم يكن هذا التناول صريحًا أو مستقلًا بوجوده مبثوثًا في ثنايا المؤلفات، إلا أنه يكشف أن البحث العربي في هذا المجال تجاوز حدود المفاهيم إلى وضع المعايير النصية التي تجعل من النص موضوع الاهتمام والدراسة؛ فقد تنبه عدد من المفسرين إلى خاصية التماسك النصي في بيان معاني القرآن الكريم، ومحاولة الكشف عن أسرار ترتيبه، فيظهر ذلك عند السيوطي في كتابيه: (أسرار ترتيب القرآن – الاتقان في علوم القرآن)، والزركشي في كتابه: (البرهان في علوم القرآن)، اللذين تناولاوسيد قطب في تفسيره: (في ظلال القرآن)، حيث أظهر اطراد ظاهرة التماسك بين الآيات والمقاطع والسور في القرآن الكريم؛ لتكون لبنات وحلقات متراصة في ذلك النص المعجز؛ فيبن التماسك بين دروس السورة الواحدة التي تلتقي إلى تحقيق هدفها وغرضها، وتتناغم في إبراز شخصية تلك السورة، فيذكر مثلًا عند تفسيره لسورة البقرة أن "المحور الذي يجمعها كلها محور واحد مزدوج، يترابط الخطان الرئيسيان فيه ترابطًا شديدًا ... فمن ناحية تدور حول موقف بني إسرائيل من الدعوة الإسلامية ... وهي من الناحية الأخرى تدور حول موقف الجماعة المسلمة في أول نشأتها وإعدادها لحمل أمانة الدعوة والخلافة في الأرض"[2]، والتماسك بين مقاطع الدرس الواحد كجزئيات تكمل موضوع ذلك الدرس والتماسك بين آيات المقطع الواحد كأفراد تلتقي وتكمل بعضها لتبرزه مقطعًا متماسكًا والتماسك بين كلمات الآية الواحدة وجملها، لتكون لبنة من لبنات النص المعجز[3].

أما في الدراسات النحوية فقد ظهر اهتمام النحاة بالترابط الذي يصنع الكفاية اللغوية، متجاوزين ترابط الجملة إلى ترابط الجمل، كما اعتمدوا على السياقات اللغوية وغير اللغوية كسياق الحال في تقدير الترابط الحاصل بين المفردات والجمل وسياقاتها الأخرى، وهذا يلاحظه القارئ في اهتمام الزمخشري

---

[1] – عبدالمالك مرتاض، في نظرية النص الأدبي، المجاهد، ع1424، ص56.

[2] – سيد قطب، في ظلال القرآن الكريم، 28/1.

[3] – صلاح عبدالفتاح الخالدي، المنهج الحركي في ظلال القرآن، دار شهاب، الجزائر، 1998م، ص125.5قب

بمبحث العلامة الإعرابية وامتداداتها الدلالية الأفقية والعمودية، ويعد هو من أدخل الدلالة التركيبة أو المعنى الإسنادي بجانب الأشكال اللفظية أو الحركات الإعرابية إلى الدرس النحوي العربي[1]، كما أن درس العطف والشرط يمثلان صورة مثلى للاقتران التتابعي في لسانيات النص.

وفي المجال البلاغي والأدبي والنقدي هناك محاولات تأسيسية عديدة وذلك بأفكار ونظريات لغوية صالحة لأن تستثمر كآليات لتحليل، قضايا الجملة، وقضايا النص، في مثل إشارات ابن طباطبا(322هـ)، وأبي بكر الباقلاني(402هـ)، وابن رشيق القيرواني(456هـ)، وعبد القاهر الجرجاني(471هـ) باهتمامه بالنسق الذي ترد فيه الألفاظ والجمل، ومدى انسجامها والسياق، وأبي يعقوب السكاكي(626هـ)، وحازم القرطاجني(684هـ) الذي وقف في منهاجه عند أفكار مهمة لشرح تناسق واتساق النص الشعري من خلال تحليله لأجزاء قصيدة المتنبي: أغالب فيك الشق والشوق أغلب، محللًا العلاقة بين أجزائها وحداتها المكونة على هذا الأساس الدلالي الذي لا يقف عند حدود التعالق النحوي بين الجملتين، وتسميته لكل قسم منها فصلًا، وتمييزه بين المطلع والمقطع، ولا يهمل[2]، وغيرهم كثير وقد وقف مجموعة من الباحثين عند اقتراحاتهم ،و أشادوا بها.

تركت هذه الاقتراحات أثرًا بارزًا في الدرس اللساني، ويمكن أن تكون لبنة لتأسيس لسانيات نصية عربية تحاور النص العربي بالاستفادة من كل المعطيات.

الموقف العربي من لسانيات النص:

رغم وجود بعض التخوفات من الدراسات النصية كعادة المواقف الاعتيادية من كل ماهو جديد، إلا أن عددًا من العلماء العرب اهتموا بهذا العلم وضرورة متابعته، وعدم الاكتفاء بمعطيات الدرس اللغوي الذي اهتم بالجملة، ولم يتجاوزها إلى ما هو أوسع منها، في غالب الأحيان، وعدوا ذلك قصورًا فيها، ومن هؤلاء أمين الخولي في أكثر من موضع في كتبه؛ حيث دعا إلى "توسعة دائرة البحث، وبسط أفقه، فلا يقتصر على الجملة، ... إننا اليوم نمد البحث بعد الجملة إلى الفقرة الأدبية، ثم إلى القطعة الكاملة من الشعر أو النثر، ننظر إليها نظرتنا إلى كل متماسك، وهيكل متواصل الأجزاء، نقدر تناسقه، وجمال أجزائه، وحسن ائتلافه ..."[3]، ثم يضرب مثلًا تطبيقيًا بعلم البلاغة فيقول: "تبدأ البلاغة على آخر

---

[1] – ينظر: حسن عون، تطور الدرس النحوي، معهد البحوث والدراسات العربية، 1970م، ص97.

[2] – ينظر : صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، سلسلة عالم المعرفة، 1992م، ص244-245.

[3] – أمين الخولي، فن القول، دار الفكر العربي، القاهرة، 1947م، ص186.

نظام لها بالبحث في المفردات وخصائصها، وهو علم المعاني، ثم البحث في المركبات ودلالتها، وهو علم البيان، ثم تحسين ثانوي، وهو علم البديع. وفي هذا كله لم يتعد البحث دائرة الجملة، رأوها نظرية القضية، فالبحث في المعاني، إنما هو في بحث طرفي الجملة-المسند والمسند إليه- وتوابعهما، ... ونجد أبحاث البيان لا تتجاوز دائرة الجملة أيضًا، إلا أن تكون جملًا متماسكة في أداء معنى واحد، كتشبيه مركب أو مجاز، وهي جمل في منزلة الجملة الواحدة، ... " [1].

ويمكن حصر هذا الموقف في ثلاث اتجاهات:

الأول: الدعوة لبناء نحو مستقل عن نحو الجملة يستقي أسسه من لسانيات النص الغربية، ومن أبرز من دعا إلى هذا: صلاح فضل الذي أشار إلى ضرورة تجاوز نحو الجملة العربي تمامًا، وإنشاء نحو جديد مختلف عنه في الأدوات والمعالجات، ويذكر أن البحوث البلاغية القديمة كانت تقتصر في جملتها على مستوى الترابط القائم بين وحدتين من القول فحسب، ولا تكاد تتعدى هذا الجزء المحدود[2].

وذات الموقف نجده عند سعد مصلوح الذي يصرح أن النحو العربي قد استَنفذَ أغراضه "واستهلك نفسه، واستهلكه أصحابه درسًا وتدريسًا بعد أن أنضجه أسلافنا حتى احترق، وولجنا به نحن إلى نفق مظلم، يستحيل معه أن نضيف إليه جديدً"[3].

ولا يختلف موقف محمد الأخضر الصبيحي حين يرى: أن من الأسباب التي "دعت إلى الانتقال بالبحث إلى مستويات تتجاوز الجملة، هو أن هذه الأخيرة نالت كفايتها من التمحيص والدراسة من جميع جوانبها، وأن الوقت قد حان للانتقال إلى دراسة ظواهر لغوية، هي النصوص بجميع أنواعها"[4].

الثاني: اعتبار نحو الجملة جزءًا من نحو النص، وقد اقتضى ذلك التنقيب عن قواعد نصية لا تلغي التراث برمته، ولا تستنسخ كل معطيات الحضارة الغربية استنساخًا سمجًا، ومن أبرز من استلم هذا الموقف: محمد خطابي الذي أفاد من النحو والنقد والبلاغة والتفسير وعلوم القرآن في البحث عن كيفية انسجام الخطاب الشعري لقصيدة فارس الكلمات العربية لأدونيس، في أطروحة الدكتوراة التي كانت بعنوان (مظاهر انسجام الخطاب)، عام 1988م، والتي نشرت فيما بعد بعنوان: لسانيات النص

---

[1] – أمين الخولي، مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب، دار المعرفة، القاهرة، ط1، 1961م، ص165-166.

[2] – ينظر: صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، ص244

[3] – سعد مصلوح، العربية من نحو الجملة إلى نحو النص، ضمن دراسات مهداة إلى ذكرى عبدالسلام هارون، الكويت، جامعة الكويت،1990، ص406.

[4] – محمد الأخضر الصبيحي، مدخل إلى علم النص ومجالات تطبيقه، الدار العربية للعلوم، ناشرون بيروت،2008م، ص66.

مدخل إلى انسجام الخطاب [1]، ومصطفى حميدة الذي أفاد من نظرية التعليق عند عبد القاهر الجرجاني[2]، والأزهر الزناد الذي أفاد من مبحث الفصل والوصل عند علماء علم المعاني في كتابه نسيج النص [3]، وجمال عبد المجيد الذي دعا إلى إعادة النظر في البديع من منظور اللسانيات النصية رغبة في تجديد الدرس البلاغي[4].

الثالث: تقديم العلم الغربي مترجما بهدف تعريف القاريء العربي بهذا الاتجاه اللساني، وعلى رأس هؤلاء سعيد بحيري الذي ترجم ما يزيد عن سبع كتب، وقبله العلامة تمام حسان، وغيرهم كثير.

جميع هذه الدراسات وغيرها الكثير جاءت لتثبت من خلال الدراسة أن ما قدمته الدراسات العربية من آليات نصية يرقى إلى ما قدمته اللسانيات النصية المعاصرة، وفعلا أظهرت ملامح نصية لكثير من الدراسات العربية، وعند الكثير من علماء العربية.

النتائج:

1. توجد إشارات نصية قيمة في التراث اللغوي العربي تصلح لتوسيع مجال الدرس اللغوي العربي.
2. فتح المجال أما الدراسات النصية لا يعني إهمال الدراسات الجُمَلية؛ بل هو فتح لآفاق واسعة ستكشف عن مظاهر إعجازية في اللغة العربية، واثبات لسعتها وعالميتها.
3. تُعَدُّ لسانيات الجملة جزءًا من العملية التحليلية للسانيات النص، ذلك أن تحليل النص يستدعي تضافرًا لعدد من العلوم التي يتجاوز بعضها حدود اللغة.

---

[1] – ينظر: محمد خطابي، لسانيات النص.

[2] – ينظر: مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية.

[3] – ينظر: الأزهر الزناد، نسيج النص بحث في ما يكون به الملفوظ نصًا.

[4] – ينظر: جمال عبدالمجيد، البديع بين البلاغة العربية واللسانيات النصية، ص7.

قائمة المراجع:

أولًا: الكتب العربية

1. أمين الخولي: فن القول، دار الفكر العربي، القاهرة، 1947م.
مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب، دار المعرفة، القاهرة، ط1، 1961م.
2. إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط3، 1966م.
3. أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب كتاب سيبويه، تح: عبدالسلام هارون، ط3، 1988م.
4. حسن عون، تطور الدرس النحوي، معهد البحوث والدراسات العربية، 1970م،
5. جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت.
6. جميل عبدالمجيد، البديع بين البلاغة العربية واللسانيات، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1988م.
7. خولة الإبراهيمي، مبادي في اللسانيات، دار القصبة، الجزائر، 2000م.
8. الأزهر الزناد، نسيج النص بحث في مايكون به الملفوظ نصًا، المركز الثقافي العربي، بيروت، الدار البيضاء، ط1، 1993م.
9. زكي حسام الدين، أصول تراثية في علم اللغة، مكتبة الأنجلو، القاهرة، ط2، 1985م.
10. سعد مصلوح:- في البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية، دار الكتب، ط1، 2006م.
- العربية من نحو الجملة إلى نحو النص.
11. سعيد حسن بحيري، علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات، مكتبة لبنان، الشركة المصرية العالمية للنشر، بيروت القاهرة، ط1، 1997م.
12. أبو سعيد بن علي بن سعود بن محمود بن الحكم الفرخان، المستوفي في النحو، تح: محمد بدوي المختون، ط1، دار الثقافة العربية، القاهرة، 1987م.
13. سعيد يقطين، انفتاح النص الروائي النص والسياق، المركز الثقافي العربي، بيروت، الدار البيضاء، ط1، 1989م.
14. سيد قطب، في ظلال القرآن الكريم.

15. صبحي إبراهيم الفقي، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق دراسة تطبيقية على السور المكية، دار قباء للطباعة والنشر، ط1، 2000،
16. صلاح عبدالفتاح الخالدي، المنهج الحركي في ظلال القرآن، دار شهاب، الجزائر، 1998م،
17. صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص.
18. أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، المقتضب، تح: عبدالخالق عظيمة، المجلس الإسلامي الأعلى، القاهرة، 1994م.
19. عبدالرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ص129.
20. عبدالرحمن حاج صالح، بحوث في اللسانيات العربية، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2007م.
21. ابن عصفور الحضرمي الإشبيلي، المقرب ومعه مُثُل المقرب، تح: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م.
22. على أبو المكارم، التراكيب الإسنادية الجمل الظرفية الوصفية الشرطية، مؤسسة المختار، القاهرة، ط1، 2007م.
23. علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، تح: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة.
24. أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تح: محمد على النجار، المكتبة العلمية، د ت.
25. فخر الدين قباوة، إعراب الجمل وأشباه الجمل، دار القلم العربي، حلب، ط5، 1989م.
26. محمد الأخضر الصبيحي، مدخل إلى علم النص ومجالات تطبيقه، الدار العربية للعلوم، ناشرون بيروت،2008م.
27. محمد بن الحسن الرضي الاستراباذي، شرح الرضي على الكافية، تح: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي ليبيا، ط2، 1996م.
28. محمد حماسة عبداللطيف: _ بناء الجملة العربية، دار غريب، القاهرة، 2003م
_ العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، مطبوعات جامعة الكويت، 1984م.
29. محمد الشاوش، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية تأسيس نحو النص، المؤسسة العربية للتوزيع، تونس، جامعة منوبة، ط1، 2001م.

30.محمود أحمد نحلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، دار النهضة العربية، بيروت، 1998م،
31.أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، المفصل في علم العربية، دار عمار للنشر والتوزيع، تح: فخر صالح قدارة، ط1، 2004م،
32.مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، مكتبة لبنان، الشركة المصرية العالمية للنشر، بيروت القاهرة، 1997م.
33.موسى بن مصطفى العبيدان، دلالة تراكيب الجمل عند الأصوليين، الأوائل للنشر والتوزيع والخدمات الطباعية، 2002م.
34.موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي، شرح المفصل للزمخشري، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه إيميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001م.
35.مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، ط1، 1964.
36.نهاد الموسى، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، دار البشير للنشر والتوزيع، ط2، 1978م.
37.ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: محمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، لبنان1991م.

ثانيًا: الكتب المترجمة:

38.تون أ. فان دايك، علم النص مدخل متداخل الاختصاصات، دار القاهرة للكتاب، ط1، 2001م،.
39.جوليا كريستيفا، علم النص، تر: فريدة الزاهي، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب.
40.روبرت دي بوجراند وفولفانج، مدخل إلى علم لغة النص، تر: إلهام أبو غزالة وعلي خليل أحمد، دار الكتاب، القاهرة، ط1، 1992م.
41.روبرت دي بوجراند، النص والخطاب والإجراء، تر: تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، 1988م.
42.زيسيسلاف واورزيناك، مدخل إلى علم النص، تر: سعيد بحيري، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط2، 2010م.

43.فان دايك، من نحو الجملة إلى تحليل الخطاب النقدي سيرة ذاتية أكاديمية موجزة، تر: أحمد صديق الواحي.
44.فولفجانج هانيه من ويتر فيهفيجر، مدخل إلى علم اللغة النصي، تر: فالح بن شبيب العجمي، منشورات جامعة الملك سعود، 1999م.
45.كلاوس بريكر، التحليل اللغوي للنص مدخل إلى المفاهيم الأساسية والمناهج، تر: سعيد بحيري، المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2005م.

الرسائل الجامعية:

1. مصطفى قطب، دراسة لغوية لصور التماسك النصي في لغتي الجاحظ والزيات، أطروحة دكتوراه، قسم اللغة والدراسات السامية والشرقية، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، 1996م.

المعاجم:

1. ابن منظور، لسان العرب، تح: عبدالله علي الكبير وآخرون، دار المعارف.
2. أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، تهذيب اللغة، مادة نص، تح: أحمد عبدالعيم البردوني- علي محمد البجاوي، الدار المصرية للتأليف والترجمة.

المجلات:

1. نحو أجرومية للنص الشعري، دراسة في قصيدة جاهلية، مجلة فصول، م10، ع1-2، يوليو أغسطس، 1991م.
2. عبدالمالك مرتاض، في نظرية النص الأدبي، المجاهد، ع1424، ص56.